

رؤية مقترحة للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في التعليم قبل الجامعي على التماسك المجتمعي

إعداد

إبراهيم نادر نخلة

إشراف

أ. م. د/ علا عاصم إسماعيل

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية- جامعة المنصورة

أ.د/ تودري مرقص حنا

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية- جامعة المنصورة

رؤية مقترحة للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في التعليم قبل الجامعي على التماسك المجتمعي

إبراهيم نادر نخلة قلادة

باحث ماجستير - قسم أصول

كلية التربية - جامعة المنصورة

المستخلص:

للتعددية في التعليم انعكاساتها السلبية فهناك فجوة كبيرة بين أنماط التعليم المختلفة من تعليم حكومي ودولي وأجنبي وأزهري أدى إلى اختلال في منظومات القيم والانتماء والمواطنة نظرا لفلسفة وأهداف كل مؤسسة تعليمية مما أدى إلى ضعف تماسك أفراد المجتمع الواحد وتفكك النسيج المجتمعي. ويهدف البحث الحالي وضع رؤية مقترحة للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في التعليم قبل الجامعي على التماسك المجتمعي. الكلمات المفتاحية: التعددية في التعليم - التماسك المجتمعي.

Abstract:

Pluralism in education has its negative repercussions. There is a large gap between the different types of education, including governmental, international, foreign, and Azhari education, which has led to an imbalance in the systems of values, belonging, and citizenship due to the philosophy and goals of each educational institution, which has led to a weakening of the cohesion of members of one society and the disintegration of the societal fabric. The current research aims to develop a proposed vision to reduce the negative repercussions of pluralism in pre-university education on societal cohesion.

Key words: Multiplicity in Education, Social Cohesion.

مقدمة:

لقد أثار التحول الكبير في العقود الثلاثة الأخيرة في نظم التعليم في مصر جدال واسعاً داخل المجتمع بعد أن خلق تدهور التعليم الحكومي أنماطاً جديدة من التعليم الخاص والأجنبي بتبني رؤية ثقافية بعيدة عن بيئته التقليدية المتعارف عليها مجتمعياً، حيث يرى الراضون أن التعليم الأجنبي أضعف الهوية الثقافية والدينية لدى الطالب وضرب عصب الأسرة لإهماله الهوية المجتمعية فيما يرى مؤيدو المدارس الأجنبية أنها أسهمت في معالجة الصدع داخل مجتمع يعاني من تدني مستوى التعليم (عبد الله، ٢٠١٦، ١٣٣).

كما يرى الداعمون للتعددية التعليمية أنها توسع مدارك، ومعارف الطلاب وتنمي لديهم القدرة على الابتكار والإبداع من خلال أساليب التدريس المتبعة التي تحترم ذاتية الطالب، كما تخلق وتعزز قيم عالمية باتت لا غنى عنها في مجتمعنا في الوقت الحالي من التسامح، والتعاون والمشاركة المجتمعية، فتجعله قادر على تناول القضايا والمشكلات المحلية والعالمية، وما يتعلق بالهوية الثقافية القومية فهي تساعد في خلق حالة من الحوار والتواصل بين الثقافات المتعددة، بدلاً من الصراع الثقافي والعنف والتعصب، مما يحافظ على استقرار المجتمع، ويسهم في تحقيق التنمية البشرية والمجتمعية. (بهنسي، ٢٠٢٠، ٣٣).

مشكلة البحث:

إن نصيب أصحاب المهارات العالية الذين نالوا قسطاً وافراً من التعليم أكثر حظاً، وهؤلاء غالباً ما ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الراقية مما يزيدوا الشعور بالتفاوت الطبقي (عمار، ٢٠٠٨، ٣٤). فارتفاع نسب البطالة بين أبناء الطبقات الفقيرة ذو التعليم المتدني يعمل على زيادة معدل انتشار الجريمة وظهور صور من العنف والجريمة وغير ذلك من قضايا الإرهاب والتطرف بالإضافة إلى استقطاب المتعطلين عن العمل وتوجيههم في حركة مضادة للمجتمع وانجرافهم في تيارات متطرفة الفكر تعمل على تفتيت الجذور والروابط بين الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه ومن ثم إضعاف الانتماء الوطني. (تهامي، ٢٠٠٨، ١٥).

بالإضافة؟؟ فإن فرصة أبناء الأغنياء وذوي النفوذ كأعضاء مجلس الشعب وغيرهم لصالح بعض الراغبين في التعيين وعمليات التوظيف أفضل من نظرائهم الأقل ثراءً ونفوذاً لذا فإن أبناء الفقراء يعانون أعلى معدلات البطالة بعكس أبناء الأغنياء، وكأن المجتمع المصري يعاقب على التعليم، ولكن يعاقب أبناء الفقراء بدرجة أشد من أبناء الأغنياء (فرجاني، ١٩٩٦، ٩٩).

إن تنوع النظم التعليمية ما بين محلي ودولي أدى إلى ضعف تماسك أفراد المجتمع الواحد وتفكك النسيج المجتمعي، بالإضافة لشعور الأجيال المنتمية للمدارس الدولية بالغربة داخل مجتمعهم، فهم غير قادرين على الانتماء إلا للحضارة الغربية التي يشربوها في نظامهم التعليمي وفي الوقت نفسه

غير قادرين على الاندماج داخل المجتمع الذي عاشوا فيه واستيعاب ثقافته العربية والإسلامية مما يخلق لديهم شعور قوي بالاغتراب (محمدي، ٢٠١٧، ٢١).

فلن يكون بإمكان دولة تتزايد فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء أن تقيم نظاماً سياسياً مستقراً، فالتفاوت الطبقي يمثل خطراً على الأمن والسلام في الشوارع، ويدعوا الفقراء الي التحول للعنف كما حدث في كثير من الدول النامية أو ما يسمى بثورات الربيع العربي (تقرير الأهداف الإنمائية الألفية، ٢٠١٥، ٤).

وعلي هذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما الإطار المفاهيمي والفكري الحاكم للتعددية في التعليم قبل الجامعي؟
٢. ما انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي على هوية وتماسك المجتمع؟
٣. ما واقع التعددية في التعليم قبل الجامعي في محافظة الدقهلية؟
٤. كيف يمكن الحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في مرحلة التعليم الأساسي؟

هدف البحث:

تهدف الدراسة الحالية لإعداد رؤية مقترح للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في مرحلة التعليم الأساسي وذلك لتحقيق التماسك المجتمعي.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلي:

١. تحليل ونقد واقع التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي وأثرها على الهوية الثقافية للمجتمع.
٢. الوصول لأهم الانعكاسات السلبية والإيجابية للتعددية الثقافية وتأثيرها على درجة التماسك المجتمعي.
٣. تفيد هذه الدراسة المجتمع وذلك من خلال توحيد نظام التعليم وخاصة في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي ومن ثم تحقيق التماسك المجتمعي.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، حيث يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره، ويهتم بتحليل وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع.

مصطلحات الدراسة:

١. التعددية في التعليم: Multiplicity in Education

تعرف الدراسة التعددية في التعليم إجرائياً: " بأنها "التنوع" في أنماط التعليم المختلفة ما بين تعليم حكومي وتعليم خاص وتعليم ديني وتعليم دولي بخلفيات وأيدولوجيات مختلفة، من نظم تعليم متباينة في التكلفة المالية والمحتوي الدراسي وكفايات المعلمين ودرجة تدريس اللغات العربية والأجنبية ومنظومة القيم المقدمة للطلاب، وقد يكون للتعددية في التعليم انعكاسات إيجابية من ثراء وتنوع ثقافي في مواجهة تحديات العولمة ومواكبة أسواق العمل العالمية، وأيضاً انعكاسات سلبية من اضطراب وفوارق في

التثقيف والفكر وتهديد للهوية والقيم والمعتقدات والتعارض في المبادئ والقضايا التي تهدد تماسك المجتمع واستقراره.

التماسك المجتمعي: Social Cohesion

تعرف الدراسة التماسك الاجتماعي إجرائياً: أي الارتباط الوثيق بين أفراد الجماعة في أهدافهم القريبة وغاياتهم البعيدة، فهي عملية اجتماعية تؤدي الي تدعيم البناء الاجتماعي وترابط أجزائه وتوحيد جماعته المختلفة بغض النظر عن الدين والعقيدة أو الجنس مع تعظيم الشعور بالانتماء للجماعة، فكلما زاد تماسك الجماعة كلما غلب على نشاط أفرادها طابع التعاون والتكاتف لتحقيق أهداف وقيم مشتركة مثل ربط المساواة بالعدالة مع تعزيز فكرة التعددية مع فصل التعددية عن الامتيازات، بمعنى عدم منح امتيازات معينة لفئة ما دون غيرها لتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع وكلما زادت قدرة الجماعة على فرض معاييرها وقواعدها على أفرادها زاد التماسك بين أفراد الجماعة.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت قضية التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي من عدة زوايا مختلفة، ومن ناحية أخرى هناك بعض الدراسات التي تناولت قضية أثر أنماط التعليم على التماسك المجتمعي. لذا تناول البحث الحالي لبعض هذه الدراسات للاستفادة منها للتعرف على أهم النتائج والتوصيات المرتبطة بموضوع البحث من خلال ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة وتم تصنيف تلك الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث.

(١) دراسة خليفة (٢٠١٨) بعنوان: "التعددية في نظم التعليم العام ومخاطرها على الأمن القومي (مصر نموذجاً)".

هدفت الدراسة: إلى التعرف على قضية التعددية في نظم التعليم العام المصري ومخاطرها على الأمن القومي المصري، والاختلاف في التكلفة المالية والمحتوي الدراسي وكفايات المعلمين ودرجة تدريس اللغات العربية والأجنبية ومنظومة القيم المقدمة للطلاب، مما ينتج أجيال مختلفة متضادة القيم والفكر والانتماء، وما يمثله ذلك من مخاطر على الأمن القومي والتماسك المجتمعي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بغية تقرير خصائص ظاهرة تربوية معينة، ودراسة الظروف المحيطة بها من أجل كشف الحقائق المتعلقة بالظاهرة كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي للتعرف على العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى نشأة قضية التعددية وتطورها في مدارس التعليم العام في مصر، كما تم استخدام المنهج المختلط ما بين فكرة التماسك الاجتماعي والقيم الجمعية عند المدرسة الوظيفية. وأيضاً تم استخدام المنهج النقدي لكشف دور التعددية التعليمية في ترسيخ الطبقة واللامساواة الاجتماعية، وكشف القوى المتحكمة، ومخاطر ذلك على الأمن القومي المصري.

وقد توصلت الدراسة الي مساعدة تلك الجماهير من أفراد المجتمعات عن طريق تبصيرها بواقع أوضاعها الاجتماعية وأوضاعها التعليمية. وكذلك كشف حقيقة أوضاع الطبقات التي تستأثر بكل

الامتيازات داخل المجتمع، والعوامل المؤثرة في استمرار ذلك الوضع وذلك من شأنه أن يساعد في صنع حالة من الوعي لدى الجماهير من أجل التمسك بالحق في تحقيق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة بين أفرادهِ. والتسلح بالوعي من مخاطر التعددية التعليمية على الأمن القومي، وتماسك المجتمع وحمايته من الانهيار.

(٢) دراسة عبد المعطي (٢٠٢٠) بعنوان: "اللامساواة في فرص التعليم الأساسي وتحديات التماسك الاجتماعي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اللامساواة في فرص التعليم الأساسي بمصر ومظاهرها وأسبابها من خلال التتبع التاريخي لأهم التغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية التي شهدها المجتمع المصري منذ عام ١٩٧٤ وحتى وقت إجراء الدراسة وانعكاسها على مستويات تحقيق التماسك الاجتماعي بمصر وتحليل سياسات الدولة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأساسي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي من خلال الدراسة النظرية التحليلية للتماسك الاجتماعي وأبعاده وأهمية تحقيقه من خلال ، وقد توصلت الدراسة الي مدى إسهام اللامساواة في التعليم الأساسي في تعزيز التفاوت واتساع الهوة بين أبناء الوطن الواحد بما يهدد التماسك الاجتماعي ووضع رؤية مقترحة للحد من الآثار السلبية للامساواة في فرص التعليم وتهديدها للتماسك الاجتماعي.

(٣) دراسة على (٢٠٢٢) بعنوان: "تعددية نظم التعليم قبل الجامعي والازدواجية الثقافية في مصر دراسة اجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة الغربية" هدفت الدراسة الحالية إلى:

- الكشف عما إذا كان للتعددية في نظم التعليم دور في إحداث ازدواجية ثقافية داخل المجتمع المصري.
- محاولة وضع إطار نظري يوضح قيم الهوية الثقافية لمرحلة التعليم الأساسي في ضوء التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع المصري بوجه عام والنظام التعليمي بوجه خاص.
- الوقوف على مدى الاختلاف في مدى تحقق قيم الهوية الثقافية بين طلاب التعليم العام والخاص.
- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، نظراً لملائمته لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- إشراف الدولة على المدارس الأجنبية كان وما يزال يفقر إلى كثير من التخطيط والتنسيق والتعديل.
- التعليم الأجنبي له تأثير سلبي على الهوية الثقافية والشخصية القومية للأمة.
- التعليم الأجنبي يلعب دوراً واضحاً في التمايز الطبقي داخل المجتمع المصري، لأنه ينحاز منهجاً، وإدارة، ونظاماً، وقبولاً، وسياسة" لصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

(٤) دراسة عراقي (٢٠٢٢) بعنوان: " تطوير منظومة التعليم الابتدائي في مصر باستخدام نموذج المدارس الدولية " دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة الي تناول قضية مهمة وهي تطوير منظومة التعليم الابتدائي في مصر باستخدام نموذج المدارس الدولية حيث يمكن أن تسهم الدراسة الحالية في تقديم رؤية مقترح لتطوير منظومة التعليم الابتدائي في مصر باستخدام نموذج المدارس الدولية حيث يمكن الاسترشاد بنتائج البحث في تحسين منظومة التعليم الابتدائي في مصر باستخدام نموذج المدارس الدولية مساعدة المدرسة أن تهئئ مناخاً مناسباً لتحسين التعليم من أجل تكوين كوادر بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، والانتقال من مرحلة التعليم عن طريق الحفظ والاستظهار إلى مرحلة تنمية مهارات التفكير لدى المتعلمين في جميع المراحل الدراسية.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن نظراً لملائمته لطبيعة الدراسة والأهداف التي سعى لتحقيقها، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تهتم إدارة المدرسة الابتدائية بمحافظة القليوبية بجودة المناهج الدراسية على المستوى الشكلي عبر تشجيع المعلمين على التعاون في العمل وتبسيط المعلومات للتلاميذ.
- وجود عزوف من قبل بعض الطلاب عن ممارسة بعض الأنشطة الطلابية ويرجع ذلك إلى كثرة الأعباء الملقاة على عاتقهم، بالإضافة إلى النظرة المتدنية من قبل الأسرة لمثل هذه الأنشطة.

٥) دراسة عقل (٢٠٢٣) بعنوان: "التعددية في التعليم قبل الجامعي وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة الي محاولة التوصل إلى رؤية مقترح للحد من انعكاسات التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال: تحديد معالم رؤية مصر ٢٠٣٠م الداعمة للعدالة الاجتماعية في ظل التعددية في أنماط التعليم. الوقوف على أهمية التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية. تحديد أهم الآليات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تعددية أنماط التعليم قبل الجامعي في المجتمع المصري **استخدمت الدراسة** المنهج الوصفي، نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية، **توصلت** إلى عدة نتائج من أهمها: توفر نوعية متميزة من التعليم لا يحصل عليها غير القادرين ماديا قصور الوفاء بالحقوق الدستورية لجميع الطلاب بكافة مراحل التعليم قبل الجامعي، أصبح التعليم أشبه بسلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب تعميق الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعي بين الطلاب تهدد قيم المساواة والعدالة الاجتماعية وتزيد من الصراع القيمي والاجتماعي بين الطلاب.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تأكيدها على ما يلي:

١. أن يحصل أبناء الأسر الفقيرة والمتوسطة مادياً واجتماعياً على فرص متكافئة مع غيرهم من أبناء المجتمع في التعليم الجيد كما وكيفاً.
٢. التأثير السلبي للأخلال بمبدأ تكافؤ الفرص على الأمن والاستقرار المجتمعي.
٣. التعليم إلزامياً في مرحلة التعليم الأساسي لجميع أفراد المجتمع حقاً وليس هبة من الأنظمة السياسية من أجل التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعي.
٤. إن كثيراً من التشريعات المرتبطة بتكافؤ الفرص التعليمية تختزل فاعليتها.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:

١. التأصيل التاريخي والتحليل الدقيق لظاهرة التعددية في التعليم من أبعاد اجتماعية واقتصادية منذ ظهورها في المجتمع المصري ومحكات قياسها وأشكال نموها وانعكاساتها على التعليم وبالتالي على طبقات المجتمع وتماسكه.
٢. لم تبرز الدراسات السابقة دور المدرسة كأداة تعكس ثقافة المجتمع أم تنتج ثقافة جديدة تعالج بها قضايا المجتمع.
٣. تصور مقترح لعمل مشروع تعليمي متكامل موحد في مرحلة التعليم الأساسي برؤية توافقية بين الدولة والمجتمع لرسم أيدلوجية واحدة يتفق عليها أبناء الوطن الواحد.
- تقديم معالم لتصور مقترح في الحرص على تعليم الطبقات الفقيرة والمتوسطة بأعلى جودة تعليمية وسوف يتضمن البحث إطاراً نظرياً يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظري للبحث:

(١) الاتجاهات السلبية للتعددية في التعليم وقياس مؤشراتها

- إن للتعددية في أنظمة التعليم مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة المخاطر على المجتمع؛ ولتوضيح دور التعددية في التعليم في تعميق تلك المخاطر على استقرار المجتمع، ومن ثمَّ على التماسك المجتمعي. ويمكن تصنيف هذه المؤشرات والمخاطر كما يلي:
- أ. التعددية في التعليم وفجوة القيم:**

إن هناك علاقة بين التعليم وقيم المجتمع؛ فهي من الصعب الفصل بينها؛ إذ إنها علاقة تأثير وتأثر. فالتعليم يهدف إلى إعداد الفرد معرفياً ومهارياً ووجدانياً بمنظومة القيم المتوارثة في المجتمع؛ وذلك من أجل تفاعل الفرد إيجابياً مع مجتمعه؛ تأثراً بثقافته وقيمه، وتأثيراً في تنمية علاقته بمجتمعه وتطويره.

كما أن التعليم يستمد فلسفته من قيم المجتمع وحضارته، حيث إن النسق القيمي هو ميراث المجتمع من العادات والتقاليد والمثل والأعراف والقيم داخل هذا المجتمع. ومن وظائف التعليم نقل قيم هذا المجتمع إلى وجدان المتعلم، ويتم ذلك عن طريق تعرض الفرد إلى عملية تعليمية ممنهجة ومتكاملة الأركان؛ من محتوى دراسي ومعلم، وبيئة مدرسية تعكس بيئة المجتمع المحلي، وأنشطة تعليمية صافية ولا صافية تسهم في نقل القيم إلى الفرد. ولذا يعد من أهم أهداف نظم التعليم توحيد منظومة القيم الإيجابية لتحسين الفرد من الاغتراب (Warnoek, 2003, 48-49).

إن المؤسسة التعليمية مسؤولة عن نقل التراث القيمي المميز للمجتمع إلى الأجيال القادمة، وهي بذلك تحافظ على سلامة المجتمع وخصوصيته وتعمل على تحقيق التماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع، أما القيم فهي مرجعية معيارية حاكمة للسلوك المرغوب فيه والذي يرتضيه المجتمع لأفراده. كما أن منظومة القيم هي الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد والمجتمع، وهي مجموع المثل العليا السائدة بين الأفراد وتتغلغل في نفوسهم، وتتوارثها الأجيال وتدافع عنها قدر الإمكان، والتعليم مسؤول عن ترسيخ القيم للفرد (Carins, 2003, 17).

سمات القيم: هناك بعض السمات التي تميز القيم؛ نذكر منها ما يلي (Mark, 2006, 29-32):

- تشمل القيم جوانب شخصية الفرد كافة؛ المعرفية والمهارية والوجدانية، وهي ذات أهمية كبيرة للفرد.
- تسهم في بناء حياة الفرد وتكوين الأفكار والمبادئ والمفاهيم التي يستطيع الفرد تقبلها.
- تحدد رغبات الفرد واهتماماته تجاه مصالحه الخاصة، وتجاه وطنه، وتجاه مجتمعه.
- تتوقف قوة المجتمع وتماسكه على وحدة منظومة القيم الإيجابية لدى الفرد، فكلما زادت القيم داخل المجتمع، زاد تماسك الفرد وارتباطه بالمجتمع.
- تبرز هوية المجتمع، وتحافظ على انتماء الفرد، وتعمل على عدم تشتت الأفراد حولها، خاصة في ظل تأثير التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

- تعطي حافزاً للإنسان من أجل إشباع حاجاته الأساسية وتحقيق ذاته ومكانته في المجتمع.
- تمنح الفرد القدرة على التكيف والتأقلم والتعايش مع الآخر، والإحساس بالرضا عن النفس .

التعليم وترسيخ القيم: يشير مفهوم الترسخ إلى التثبيت والتمكين للشيء عن طريق إخضاع الفرد لعمليات منظمة من أجل ترسيخ منظومة القيم بداخله. وهذا يشير إلى مسؤولية التربية وأدواتها التعليمية في ترسيخ منظومة القيم الوطنية لدى الفرد. لكن عدم ترسيخ القيم في نفوس الأفراد قد يشير إلى أن قيم الانتماء والولاء في حالة ضعف أو تراجع. ولذلك نحن في حاجة إلى تدعيم منظومة القيم وتقويتها عن طريق استخدام أساليب مناسبة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨،

(٧٦)

إن عملية ترسيخ القيم مطلوبة دائماً، ولكن الحاجة إليها تزداد الآن أكثر من أي وقت مضى، خاصة في هذا العصر الذي تتراجع فيه قيم عليا إيجابية داخل المجتمع، مثل: قيم انتماء الفرد إلى

الوطن وما تحمله تلك القيمة الكبرى من قيم فرعية مثل حب الوطن والاعتزاز بالانتساب له، لا سيما في ظل إشكالية التعددية في نظم التعليم، وما أفرزته من مؤسسات تعليم خاص وأجنبي تسعى لنشر قيم سلبية في المجتمع، ولا تعمل على نشر القيم الإيجابية الموحدة أو الإجماع والتوافق حول قيم المجتمع. وذلك يبدو واضحاً من تخريج أفراد يحسون بالاغتراب داخل وطنهم، ولا يعملون لصالحه، بل يسعون إلى الهجرة منه.

ب. التحلل في اللغة الأم:

تمثل اللغة الأم أهم أدوات التواصل والتفاعل مع مضامين العيش المشترك وثقافته وأهم العوامل في تشكيل الشخصية والهوية القومية وإذا كانت هذه هي وظيفة اللغة بالنسبة للفرد فإنها كذلك بالنسبة للجماعة والمجتمع (عمار، ٢٠٠٠، ٢١٣).

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها حركة النهوض الوطني من أجل استعادة اللغة العربية كلغة تعليم، إلا أن السنوات الأخيرة من القرن العشرين شهدت تراجعاً عن ذلك حيث اهتمت الحكومات العربية بتعليم اللغة الأجنبية، وفي مصر صاحب فكرة إنشاء مدارس لغات حكومية صيحات تأييد ومعارضة فالمؤيدون يرون أن التعليم بلغة الأجنبية ضرورة عصرية أما المعارضون فيرون أن إنشاء تلك المدارس برسوم خاصة لا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (علي، ٢٠٠٥، ٦٤٤).

حيث إن الإحلال للغة الأجنبية مكان اللغة الأم هو أول معاول الهدم للخصوصية الثقافية التي إن ذابت كان الحديث عن التفاعل الحضاري عبداً لا طائلاً منه في ظل غياب خصوصيات الهوية الثقافية تحت دعوى الانفتاح على الآخر (Warren, 1991, 84).

فتعلم اللغة الأجنبية ليس فقط يشجع على التعرف على ثقافات أجنبية أخرى بل يشجع على تحليل الفرد لثقافته مع اعتبار أن تعليم اللغة الأجنبية هو تعليم للثقافة الأجنبية بشكل تلقائي فهذه اللغة تجعل من السهل التواصل مع الآخرين من مجتمعات ذات طابع حضاري مختلف عن ثقافة الفرد الأصلية، ومن هنا تتضح ضرورة التعليم باللغات الأجنبية مع عدم إهمال اللغة القومية لأن تعليم اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة الوطنية له دور فعال في تكوين المواطن الكفاء الذي يسهم في نهضة البلاد ويحقق الإثراء الثقافي (Norbert, Kit, 1997, 103).

ج. تراجع العدالة وتكافؤ الفرص في الواقع التعليمي:

أن تراجع العدالة وتكافؤ الفرص في الواقع التعليمي يؤثر في فرص الحراك الاجتماعي لرواد التعليم الرسمي المحدودة جداً حيث يصبح التعليم أداة لتكريس الامتيازات الاجتماعية القائمة ومانعاً للحراك الاجتماعي وهذا يعني أيضاً أن قيادات مجتمع المستقبل سواء في مجالات العمل المهني أو التنفيذي أو التشريعي أو الاقتصاد التي سوف يحتكرها خريجوا هؤلاء المدارس الخاصة والأجنبية وقد اشتروا تعليمهم بمواقع أسرهم الاقتصادية والاجتماعية ويبقى نصف الشعب من الفقراء في مواقعهم المتدنية (عمار، ٢٠٠٧، ٣٣٤).

وطالما ظلت السياسة التعليمية بأنماطها الحالية تعلم أبناء صفوة المال تعليم ممتاز وتعليم محدود متدني للغالبية العظمى من الفقراء فسوف تزداد الخريطة المجتمعية تباينا بين الأغنياء والفقراء. وهكذا تنتسج الفجوة بين التحية بأطيافها الثقافية المتنوعة وبين غيرهم من جماهير المجتمع بمستوياتهم التعليمية المتباينة في تواضعها إلى حد الذي يصل إلى صعوبة التواصل فيما بينهم وفى هذا المجال يقتضي أن توفر الحكومة التعليم لغير القادرين وذلك بأن تدعم القطاعات الفقير من المجتمع من خلال تقديم المنح الدراسية أو الإعفاء من المصروفات وبصفة عامة فان الحكومة ينبغي أن تسعى لتقديم الخدمات العامة التي تعود بالنفع الاجتماعي وهذا من خلال السياسات التي تضع ذلك في قمة أولوياتها (عمار، ٢٠٠٤، ١٥٦).

ح- الاغتراب الداخلي:

تسهم التعددية في التعليم في قوقعة الفرد على تربيته الي عدم وجود شعور بالانتماء لدى الطلاب وهذا قد يؤدي إلى شعور الطلاب بالضياح وعدم الانتماء من خلال عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية والمجتمعية، ومن ثم ضياح الحقوق السياسية للفرد، وهي الحقوق التي يكفلها الدستور. ومن هنا تعمل التعددية التعليمية على تغييب الوعي السياسي وعدم الاهتمام بما تواجهه الدولة المعادية لمصر من مخططات تقسيم معلنة. بل أصبح الفرد من المشاركين في حملة الإشاعات الهادفة لهدم الوطن، مستغلين في ذلك مستوى تعليمهم المتميز نوعيا في استخدام شبكات التواصل المجتمعي، وهو ما يؤكد أن أعداء الوطن يريدون وصول شباب الوطن لدرجة من الاغتراب الداخلي وفقدان الثقة في مجتمعهم، والبعد عن قيم الهوية، معتمدين في ذلك على أداة اختلاف وتباين نظم التعليم وما تقدمه من مؤثرات ثقافية وقيمية متضادة عن منظومة قيم المجتمع من أجل تحقيق ذلك الهدف. (قناوي، ٢٠٠٠، ٦٨-٧٠).

خ- فقدان الهوية الثقافية:

قد يواجه الطلاب صعوبة في الحفاظ على هويتهم الثقافية الأصلية في بيئة تعليمية متنوعة. قد يشعرون بالضغط لتكييف أنفسهم معلى الثقافة السائدة أو التكيف مع القيم والمعايير الأخرى. قد يؤدي ذلك إلى فقدان الهوية الثقافية والاندماج الاجتماعي المشروط، مما يؤثر سلبيًا على التماسك المجتمعي.

فالتعليم الجيد أساس التنمية المستدامة للمجتمع، والتي بدونها لن نستطيع الوقوف بقوة أمام قوى الصهيونية وأدواتها الجديدة المستمدة من قوى العولمة، تلك القوى التي تهدف إلى طمس هويتنا وتدمير مجتمعنا من خلال استغلال سياسة التعددية في نظم التعليم في إفرار أجيال تكون غير منتمية للمجتمع ورافضة له، حيث لم تستطع قوى الصهيونية أن تخفي سعيها إلى استغلال المجال التعليمي (السيد، ٢٠١٠، ٢٩٨).

٢) انعكاسات التعددية في التعليم على التماسك المجتمعي:

كما ذكرنا في السابق أن التعددية في التعليم تشير إلى وجود تنوع في أنماط التعليم من حيث الثقافات والتعاليم واللغات والمعتقدات. وتعد التعددية في التعليم يمكن أن تكون عاملاً هاماً في تعزيز التماسك المجتمعي على عدة أصعدة أو عاملاً هداماً لوحدت الثقافة والقيم والعادات .

حيث يعد التعليم الدواء الشافي للمشاكل التي يعاني منها المجتمع نتيجة لضعف تماسكه المجتمعي، وذلك على اعتبار أن الذين تلقوا تعليماً جيداً عادة ما يكونوا أكثر تسامحاً ، ومشاركة في الحياة المدنية، وأكثر ثقة في الغير من الذين تلقوا تعليماً غير جيداً. فالمكتسبات التربوية - تفتح فرص العمل، وتعزز التماسك المجتمعي (جنمات وآخرين ، ٢٠١٣، ١٨٣-١٨٤)

كما يميل الأفراد الأكثر تعليماً، لإظهار اهتمام أكبر بالسياسة والمشاركة في المزيد من الأنشطة السياسية، كما أنهم أكثر ميلاً إلى التعبير عن الثقة في الآخرين (الثقة المجتمعية) وفي المؤسسات (الثقة المؤسسية) ، وهم أكثر ميلاً إلى التعاون المدني"، أي أن التعليم له تأثير قوي على الثقة وعضوية الجماعة، فضلاً عن العديد من أشكال المشاركة المجتمعية والسياسية الأخرى (Green, Preston, Janmaat, 2006, 19)

لذا يلزم المزيد من الإصرار على تحسين فرص التعليم للفقراء سواء للرجال أو للنساء، وذلك بتشجيع الالتحاق بجميع مستويات النظام التعليمي وتحسين جودة التعليم. ويستوجب كل هذا، بدوره زيادة وتحسين الإنفاق الحكومي على التعليم، سواء بما يتعلق بتشييد مدارس وبنيات تحتية تعليمية وتأهيل المدرسين أو بالتعليم المستمر طيلة الحياة.

ويعتبر الإنفاق الحكومي، المستمر والفعال، على مؤسسات التعليم الأساسي عنصراً جوهرياً لضمان التوصل إلى معدلات أعلى للنمو والتنمية والقضاء على التمييز في التعليم، وإضافة إلى ذلك، يساهم تشجيع الوصول إلى التعليم الجيد لدى مجموع السكان في تقليص حالات اللامساواة بسبب الدخل أو الجنس، وهو عنصر أساسي لنيل قدر أكبر من التماسك المجتمعي (تقرير القمة الاقتصادية والمجتمعية الأورو متوسطية، ٢٠٠١، ١٠).

لذا يعد النظام التربوي والتعليمي من أهم آليات بناء التماسك المجتمعي والحفاظ على أمنه واستقراره ومواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات العصر كما تلعب مؤسسات التعليم دور هام في تحقيق التماسك المجتمعي من خلال الاستفادة من الآليات التعليمية مثل المنهج الدراسي، والأنشطة الصفية واللاصفية والرحلات المدرسية في بناء الوعي الوطني للمتعلم، وغرس قيم المواطنة المتمثلة في الشعور

بالانتماء والتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات وتغليب صالح الوطن، وبالتالي تعد الأدوار التربوية بكل عناصرها من أهم عوامل الصهر والإدماج.

ثانياً: نتائج البحث:

توصل البحث الحالي الي عدة نتائج وسوف يتم تناولها كما يلي:

انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي:

أ- الجانب القيمي والوجداني للطلاب:

- تختلف القيم والأفكار والثقافات التي ينشأ بها الفرد باختلاف نمط المدرسة التي يلتحق بها من (حكومي - خاص - دولي - ديني).

- تعمل الأنماط المختلفة في التعليم على تشتت الطلاب لمنظومة قيم واحدة عن منظومة القيم الخاصة بالمجتمع.

- تهتم المدارس ذات الطابع الديني بالتمسك بالقيم التربوية والأخلاقية عن الجوانب العلمية الي حد بعيد.

- تنمي المدارس الخاصة والدولية قيم خاصة بها تختلف الي حد ما عن مجتمعاتنا الشرقية.

ب- على مخرجات التعلم للطلاب

- ساعدت التعددية في أنماط التعليم المواطنين للالتحاق بالنمط التعليمي المناسب حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهم.

- التعددية في التعليم تنوع وثراء في المعرفة.

- يواكب التعليم في المدارس الدولية التطورات العلمية والتكنولوجية.

- تساعد المناهج الدولية المقدمة للطلاب على التعامل الناقد مع التحديات العالمية.

- تمكن المدارس الدولية طلابها من الحصول على وظائف قيادية وسياسية في المستقبل.

١. المشكلات الناتجة عن التعددية في التعليم وانعكاساتها على التماسك المجتمعي:

- تسهم التعددية في التعليم في الفوارق الطبقيّة داخل المجتمع.

- تؤدي التعددية في التعليم الي تحويل التعليم الي سلعة.

- تساعد التعددية في التعليم على غياب الوعي والرؤية المشتركة تجاه القضايا والتحديات الوطنية.

- تنمي التعددية في التعليم الازدواجية الثقافية بين أفراد المجتمع.

- قصور التربية على ثوابت ثقافية واحدة وقيم وطنية مشتركة يضعف الانتماء والولاء الوطني.

- يخلق التفاوت في كفاءة التعليم نتيجة لتعدد أنماط التعليم الكثير من البطالة داخل المجتمع.

- تشكل أنماط التعليم المختلفة خطراً وصراعاً على هوية المجتمع.

- يشعر الطلاب في المدارس الحكومية بالتهميش الاجتماعي عن نظائرهم من المدارس الدولية.

- طلاب المدارس الدولية أكثر المتأثرين بشغف العولمة والأمركة وكثرة الاستهلاك.

ثالثاً: الرؤية المقترحة:

في ضوء ما أسفر عنه البحث قام الباحث بوضع معالم لرؤية مقترحة للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على التماسك المجتمعي، وذلك على النحو التالي:

١. منطلقات الرؤية المقترحة

ينطلق الرؤية المقترحة للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على التماسك المجتمعي من وجود مجموعة من المنطلقات ومنها:

- أثرت المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النظام التعليمي المصري من منتصف السبعينات حتى الآن من خلال انطلاق العديد من المدارس باختلاف أنماطها.
- غياب الاتساق والتوازن بين أنماط التعليم قبل الجامعي في المجتمع المصري مما يهدد صلابته؟؟ وتهديد للتماسك المجتمعي.
- تعمل التعددية في التعليم على وجود تهديد للثوابت القيمة والثقافية .
- مواكبة التطور والركب العالمي دون الأخلال بالقيم الدينية
- تخلي الدولة الي حد كبير عن تمويل التعليم وتركه للقطاع الخاص مما أدى الي تحول التعليم الي سلعة تباع لمن يدفع أكثر والذي بدوره سيؤدي الي انتكاسة التعليم المصري والعودة الي نظام التعليم الطبقي.

٢. أهداف الرؤية المقترحة

- الحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في التعليم قبل الجامعي وأثارها على التماسك المجتمعي.
- تعظيم الآثار الإيجابية للتعددية في التعليم من تنوع وثراء في المعرفة والانفتاح على الثقافات الأخرى دون تمييز مع توزيع عادل للفرص التعليمية.
- توفير الموارد المادية والبشرية والتجهيزات التعليمية في المدارس الحكومية لتقليل الفجوة المعرفية والمهارية بينها وبين المدارس الخاصة والدولية.

٣. متطلبات الرؤية المقترحة

٤. تقترح الدراسة عددا من المتطلبات للحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في التعليم قبل الجامعي على التماسك المجتمعي، لذا يجب العمل على عدة محاور هي:

أ. محور المدرسة

وتأتي على رأس المؤسسات التربوية المدارس باعتبارها المؤسسات التي أقامها المجتمع لتشكيل والحفاظ على الهوية الثقافية القومية، وذلك من خلال تهيئة المناخ المدرسي المناسب الذي يسمح بتعلم وتدریس مفاهيم التربية الوطنية، كما يكمن دور التعليم في تشكيل الهوية الثقافية عن طريق أساليب التفاعل والتواصل بين الطلاب والمعلمين.

ويمكن تحليل دور المؤسسات التربوية في تشكيل الهوية الثقافية لأبناء المجتمع باعتبارها المعارف والمفاهيم، وغرس القيم وتنميتها، وتعزيز السلوكيات المقبولة اجتماعياً، وكذا تنمية المهارات والقدرات التي تجعل من الفرد عضواً فعالاً في المجتمع، ولكي تقوم المدرسة بدورها في تشكيل الهوية الثقافية والحفاظ عليها يتطلب ذلك تفاعل لكل عناصر العملية التعليمية في المدارس من محتوى، ومناهج، وما تتضمنه من أيديولوجية فكرية، ومعتقدات، ومفاهيم وكذا المناخ المدرسي وما يتضمنه من تفاعلات بين التلاميذ والمعلمين.

ب. محور المناهج

إن المنهج المدرسي هو الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها أي نظام مجتمعي في ترجمة أهدافه وقيمه ونقلها إلى الناشئة لإحداث التماسك المجتمعي الذي يرغبه، وفي ضوء ذلك فإن المناهج الدراسية يجب أن تكون مرآة صادقة تعكس ظروف المجتمع الحقيقية، وما يؤمن به المجتمع من قيم، وينبغي أن يكون المنهج المدرسي شديد الصلة بالنسيج الاجتماعي العام للمجتمع، ولهذا يجب علينا ما يلي:

- توحيد المناهج التي يتم تدريسها لجميع الطلاب في مرحلة التعليم قبل الجامعي سواء درس الطالب في مدارس أجنبية أو مدارس حكومية وذلك من أجل المحافظة على وحدة القيم ووحدة المرجعية التي يحتكم إليها كل أفراد الوطن.
- المتابعة الجادة لما يتم تدريسه في المدارس الأجنبية والدولية مع ضرورة تبادل الخطط وطرق التدريس بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.
- تطوير المناهج الدراسية للتأكيد على قيم المواطنة وقبول الآخر والتي تسمح بتكوين جيل يتسم بالقيم المجتمعية السليمة.
- الاهتمام بمناهج اللغة العربية وبطرق تدريسها وبرامجها مع زيادة عدد الساعات الدراسية المقررة لها ووضع الكتاب المدرسي في صورة جاذبة ومشوقة للطلاب تجعله يقبل على دراستها بحب.

ج. محور المعلم

المعلم هو العامل الحاسم والقادر على تعليم القيم وخراجها من الفكر المجرد إلى مرحلة الواقع الملموس، لأن رسالة المعلم ليست في التدريس فقط بقدر ما هي بناء الإنسان وتكوينه الصالح وتمسكه بالقيم. كما أن المعلم له دوره البارز في المحافظة على تقاليد المجتمع ووسيط في نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، وأداة الوصل بين عصر الأمس ومعرفته وعصر اليوم بما يحمله من تدفق معرفي. ولهذا يجب مراعاة ما يلي:

- اختيار معلم يتقنهم بعمق مهامه تجاه مجتمعه وأمته عن طريق المواقف التعليمية وما ينشأ عن علاقات متبادلة بين المعلم والمتعلم وهي علاقات يجب أن تتميز بالحوار والتفاعل وتبادل الخبرة بحيث تتعدى نقل المعرفة من طرف إلى آخر لتؤدي إلى تنمية القدرات وممارسة قوى التعبير والتفكير وإطلاق قوى الإبداع، وتهذيب الأخلاق وتطوير الشخصية بجملتها.

- عدم الاعتماد على المعلم الأجنبي لأنه لن يستطيع غرس القيم والعادات والتقاليد - المهتدة أصلا بفعل العديد من الظروف - كما يغرسها المعلم المصري. لأن في الاعتماد عليه اعتراف من وزارة التربية والتعليم بأن دور المعلم هو التدريس فقط، وإغفال أدوار المعلم الأخرى من توجيه وإرشاد وتوعية، وحث للقيم والاتجاهات.
- الاهتمام في المدارس بتنمية قدرة المعلم المصري علي إنتاج المعرفة، والتحول من ثقافة النقل إلى ثقافة العقل، ومن استهلاك المعرفة إلى إنتاجها.

د. محور لغة التعليم

لا بد للدولة أن تكفل لأبناء شعبها تعلم لغته العربية وإتقانها، إن هذه اللغة من أهم المقومات للشخصية الوطنية ولذا يجب ألا تكون اللغة الأجنبية رقم واحد في كثير من المدارس وجعل تعليم اللغة العربية كمادة أساسية فيها ولا يجتاز الطالب الامتحان سوى بالنجاح فيا بدرجة مرتفعة وهناك بعض الإجراءات لتفعيل اللغة العربية تتمثل فيما يلي:

- اعتماد اللغة العربية لغة التعليم لجميع المواد الدراسية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه وخاصة إذا ما تم التدريس بها في برامج الشهادات الدولية مثل شهادة البكالوريا التي يتم دراستها بعدة لغات عدا العربية. وهذا من شأنه أن يشعر الطالب بأهمية لغته القومية.
- التأكيد على دور التربية في مواجهة التغريب يبدأ أولاً بحماية اللغة القومية؛ حيث إنها من الثوابت الهامة للشخصية المصرية؛ لأنه إذا كانت اللغة في نفوس المصريين محطمة فكيف يتوقع أن يعتز ويهتم بها الآخرون.
- إنشاء لجنة علمية جادة من كبار الأساتذة في كل التخصصات، مهمتها التأليف والترجمة والنشر باللغة العربية لكل مستحدثات العلم والمتابعة لما يحدث في العالم حتى لا يحدث انفصال أو تأخر عنه.

هـ. محور الطالب

- معاونة الطالب على أن يفهم ذاته أولاً، لأن البدء بفهم الذات تتحدد معالمه بالمعرفة والتأمل وممارسة النقد الذاتي ويتطلب هذا تنمية وعي الطالب بجزوره لأن هذا الوعي هو الذي يتيح له أن يحتل مكانة في العالم من حوله فهو يعاونه في تفهم الآخر.
- تنمية ثقة الطالب في مقومات بلده إذا ما أحسن استغلالها والاستفادة منها على التفاعل تنمية المعرفة بالآخر، ومعرفة تاريخهم وتقاليدهم وذلك بالصورة التي تحدث نوعاً من التمازج بين الثقافات والحضارات من خلال الاعتراف بالقيم المشتركة في الوقت الذي تحترم في الخصوصيات والقيم الخاصة والمميزة لكل منهم.
- تنمية التفكير والإبداع لدى الطلاب لذا يوجد قدراً من التفاهم المشترك والواعي بين الأفراد.

و. محور السياسات التعليمية

تعتبر السياسات التعليمية هي مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومات والمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف التعليم وتحسين نظام التعليم فيها ومن أهمها الحد من الانعكاسات السلبية للتعددية في التعليم وفقاً للظروف المحلية والتحديات التي تواجهها الدولة في مجال التعليم. وأهم هذه المتطلبات ما يلي:

- زيادة وتحسين الأنفاق الحكومي ليكون التعليم من أهم أولويات الدولة.
- بناء مدارس وفصول تعليمية أكثر لمجابهة الكثافة السكانية.
- الاعتماد على التعليم عن بعد بضوابط محددة مع توفير إمكانيات التشغيل بشكل جيد.
- رفع جودة الخدمة التعليمية التي تقدم للتعليم الحكومي لمنافسة التعليم الأجنبي.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على جميع فئات المجتمع.
- التعاون علي كفة الأصعدة بين التعليم الخاص والحكومي.
- تقويم المدارس الأجنبية بصفة دورية ومستمرة.
- إعادة النظر في قوانين إنشاء المدارس الأجنبية والمدارس ذات المرجعية الدينية.

ه. آليات الرؤية المقترحة

بعد عرض منطلقات الرؤية المقترحة وأهدافه ومتطلباته يلزم وضع آليات تساعد في تطبيق هذه المتطلبات وذلك على النحو التالي:

- توحيد جهة الأشراف والمتابعة من قبل الوزارة على مدارس التعليم قبل الجامعي.
- تشارك الدولة القطاع الخاص بالأراضي في بناء المدارس ذات المصروفات المتوسطة لتلبية قطاع واسع من المجتمع ذات الدخل المتوسط لزيادة العرض وتخفيف الكثافة مع الالتزام بمصروفات غير مبالغ فيها بجودة عالية.
- تنمي وزارة التربية والتعليم مواردها وترشيد أنفاقها من خلال استغلال أسطح المدارس في أنشطة الطاقة المتجددة وتأجير الملاعب والمساح بيها للقطاع الخاص في غير أوقات الدراسة.
- تطرح البنوك شهادات طويلة الأجل تبدأ من عمر الطالب وتخصص فقط لجوانب التعليم وتستقطع من راتب عائل الأسرة بشكل دوري بمبلغ رمزي.
- توظيف الكوونات التعليمية في المؤسسات التعليمية كشكل من أشكال التمويل لدعم الفئات الفقيرة من أجل تكافؤ الفرص.
- تقوم وزارة التربية والتعليم بدعم الجمعيات الأهلية التعليمية كما كان سابقا وجعلها تدخل الحقل التعليمي بقوة مع وضع الضوابط الحاكمة لذلك.

المراجع:

المراجع العربية:

١. ابراهيم، سماح محمد (٢٠١٦): وحدة مقترحة في ضوء أبعاد التماسك المجتمعي لتنمية الوعي بها وجودة الحياة لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع ٢١٥ ص ١٥-١٧.
٢. ابن منظور (٢٠٠٢): لسان العرب، بيروت، دار الإحياء العربي، المجلد ١٤.
٣. بهنسي، شيماء عبد القادر (٢٠٢٠): التعليم الدولي بين الهوية الثقافية القومية والتعددية الثقافية: دراسة تحليلية ورؤية نقدية، مجلة كلية التربية، جامعة إسكندرية، العدد ٢٦، أغسطس، ص ٣٠-٤٠.
٤. تقرير الأهداف الإنمائية الألفية (٢٠١٥): فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية - (الأمم المتحدة، نيويورك، ص ٤-٤٥).
٥. تقرير القمة الاقتصادية والمجتمعية الأور ومتوسطة (٢٠٠١): "عوامل التنافسية والتماسك الاجتماعي من أجل بناء فضاء متكامل أور ومتوسطي، ص ٨-٦١.
٦. تهامي، جمعة سعيد (٢٠٠٨): دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة بني سويف.
٧. جنمات، جرج وأخرين (٢٠١٣): دينامية الأنظمة التعليمية والتماسك المجتمعي، تونس، المجلة العربية للتربية، مجلد ٣٣، ع ٢، ص ١٨٣-١٨٤.
٨. خليفة، أحمد ماهر (٢٠١٨): التعددية في التعليم العام ومخاطرها على الأمن القومي المصري، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.
٩. دور كايم، إميل (٢٠١٦): إميل دور كايم والمقارنة الوظيفية في علم الاجتماع التربوي - ترجمة محمد أعيوش، المغرب، مجلة تعليم جديد، منشور في ١٢ يونية ومتاح على موقع: www.new-educ.com تم الدخول على الموقع بتاريخ ٦/٨/٢٠٢٣.
١٠. زايد، أحمد (٢٠٠٦): منظومة القيم في المجتمع المصري، دراسة أعدها مركز الدراسات المستقبلية، بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري.
١١. سعد الله، علي (٢٠١٧): نظرية الدولة في الفكر الخلدونية، منشور بتاريخ ٣ نوفمبر www.books.google.com.eg تم الدخول على الموقع بتاريخ ٣/٥/٢٠٢٣.
١٢. السيد، ولاء السيد عبد الله (٢٠١٠): تأصيل الثقافة القومية بالمدارس الدولية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، دراسة " منشورة " مجلة كلية التربية، كلية التربية. جامعة بني سويف، العدد ١٩، أغسطس، ع ٢، ص ٢٩٦-٣٤٠.

١٣. العاجز فؤاد ؛ والغمرى عطية محمد (٢٠٠٠): الإدارة المدرسية والتعددية الثقافية - المؤتمر السنوي الثامن التربوية التعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة ، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي بالاشتراك مع الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ٢٧ - ٢٩ يناير، ص ٣١٠-٣٥٠ .
١٤. عبد الله، بثينة عبد الرؤوف رمضان (٢٠١٦): التعليم الأجنبي والاستبعاد الاجتماعي، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج ٣١، ع ٤٤، ص ١٣٠-٢٠٠.
١٥. عبد المعطي ، سحر عبد العزيز (٢٠٢٠): اللامساواة في فرص التعليم الأساسي وتحديات التماسك المجتمعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للدراسات العليا، جامعة القاهرة.
١٦. عراقي، مصطفى عبد العزيز عبد الهادي (٢٠٢٢): تطوير منظومة التعليم الابتدائي في مصر باستخدام نموذج المدارس الدولية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها.
١٧. عقل، إيناس أبو المجد أمين محمد (٢٠٢٣): التعددية في التعليم قبل الجامعي وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
١٨. علي، سعيد إسماعيل (٢٠٠٥): تجديد العقل ، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة.
١٩. علي، شيرين على فرج الله (٢٠٢٢): تعددية نظم التعليم قبل الجامعي والازدواجية الثقافية في مصر: دراسة اجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية، جامعة طنطا.
٢٠. عمار، حامد مصطفى (٢٠٠٠): السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري... مشاهد من الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.
٢١. عمار، حامد مصطفى (٢٠٠٤): المنظومة التعليمية وإشكاليات الثقافة القومية بين التعليم الحكومي والخاص والأجنبي، سلسلة دراسات في التربية، الدار العربية، القاهرة.
٢٢. عمار، حامد مصطفى (٢٠٠٧): ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وإلآم الواقع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
٢٣. عمار، حامد مصطفى (٢٠٠٨): أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.
٢٤. عمر، طارق عبد الرؤوف (٢٠١٢): المواطنة والتربية الوطنية، القاهرة مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
٢٥. غريب، عبد الكريم (٢٠٠٠): سوسيولوجيا التربية الدار البيضاء، منشورات مجلة عالم التربية، ص ٣٦-٣٧.

٢٦. فرجاني، نادر عبد المقصود (١٩٩٦): العلاقة بين التعليم والعمل في مصر - المؤتمر السنوي الرابع-نظم التعليم وعالم العمل، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، الجامعة العمالية، مدينة نصر، ٢١-٢٢، ص ٩٠-١٤٠.
٢٧. قناوي، شادية علي (٢٠٠٠): سوسيولوجيا المشكلات المجتمعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٨. محمدي، أيسم سعد (٢٠١٧): تعزيز الهوية الثقافية العربية في مدارس التعليم الأجنبي: دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، الجزء: ١، العدد: ٤، أكتوبر، ص ٢٠-٢١.
٢٩. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨): التعليم والتربية الأخلاقية: نحو منظومة تعليمية تعزز القيم الأخلاقية في المجتمع، أبو ظبي.
٣٠. الهاشمي، عبد الحميد محمد (٢٠٠٧): علم النفس المجتمعي، دار ومكتبة الهلال، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة .

المراجع الأجنبية:

- 1- Autin, Frederique & others (2015): Social Justice in Education al initiation predicts support for non-Equality Assessment practices, the Journal Frontiers in Psychology, Vol.6.
- 2- Carins, Jo (2003): "Education gore Values: Morals, ethics and citizenship", New York, published by Routledge, p. 17.
- 3- Green, Andy and Preston, John and Janmaat, Jan Germen (2006) Education, Equality and Social Cohesion, Comparative Analysis Op. city, p10-80.
- 4- Mark, Pike (2006): "Citizenship and Moral Education", Taylor & Francis books.
- 5- Norbert, Patchier, Kit, field (1997): Learning and Teaching Modern Foreign Languages in the secondary schools, U.S.A, Rolt ledge, p 103.
- 6- Saunah Zainon, Rulhayal Atan. (2010): real and perceived attitudes agreement in social networks, American psychological association.
- 7- Warnoek; (2003): "Moral Values" in Values in Education and Education in Values, edited by: J. Halstead and M. J. Taylor N.Y, the Falmer Press, pp. 48-49.
- 8- Warren, Samuels (1991):"Modernization in Translation", Social's Science and Modern Society, vol. 13, No (1), Nov/Dec, p84.